P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

Reform of tax policies and their impact on attracting foreign investment - applied research

Rania Arkan Hassan Ali
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies/ University of Baghdad
rania.ali2202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

prof. Dr. Ali Abass Karem
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies/ University of Baghdad
ali.a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to demonstrate the relationship between tax reform policies and foreign investment, as tax policies are considered one of the main factors that affect the attraction of foreign investments, and tax amendments can affect the decisions of foreign investors. Countries seek to improve the business environment by adopting more flexible and competitive tax policies. The research deals with a sample of data related to foreign investment in Iraq during the period from 2018 to 2022, where the impact of changes in tax policies on foreign investment levels was analyzed. This research aims to demonstrate how tax policies can contribute to enhancing economic growth by attracting foreign investment. This research highlights the importance of tax policies in encouraging companies to adopt sustainable practices, which contributes to improving the public image of investors and attracting investments that focus on social responsibility. The research explains how amending tax rates can make them more attractive to investors. This research seeks to clarify the role of tax exemptions in attracting new investments. Finally, the research shows the importance of establishing agreements with other countries to protect foreign investments. One of the most important results of the research is that it contributes to consolidating the work of the General Tax Authority and the National Investment Authority by improving the business environment and increasing foreign investment flows, with a focus on how tax reforms affect improving the investment climate and attracting foreign capital. This research is expected to provide important insights into how to enhance tax policies to attract more foreign investment in the future, which enhances the effectiveness of economic policies in Iraq.

Keywords: Tax policy reform, Attracting foreign investment.

اصلاح السياسات الضريبية وتاثيرها في استقطاب الاستثمار الاجنبي/ بحث تطبيقي

رانية اركان حسن علي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

أ.د. علي عباس كريم
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين سياسات الإصلاح الضريبي والاستثمار الأجنبي، اذ تُعتبر السياسات الضريبية من العوامل الأساسية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن أن تؤثر التعديلات الضريبية على قرارات المستثمرين الأجانب، تسعى الدول إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تبني سياسات ضريبية أكثر مرونة وتنافسية. يتناول البحث عينة من البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في العراق خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، حيث تم تحليل تأثير التغييرات في السياسات الضريبية على مستويات الاستثمار الأجنبي. يهدف هذا البحث إلى بيان كيف يمكن أن تسهم السياسات الضريبية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، هذا البحث أهمية السياسات الضريبية في تشجيع الشركات على تبني ممارسات مستدامة مما يساهم في تحسين الصورة العامة للمستثمرين ويجذب الاستثمارات التي تركز على المسؤولية الاجتماعية ، و يوضح البحث كيف يمكن لتعديل معدلات الضرائب أن يجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين، يسعى هذا البحث إلى توضيح دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمارات الجديدة، و اخيراً يبين البحث أهمية إنشاء اتفاقيات مع دول أخرى لحماية الاستثمارات الأجنبية، من

أهم النتائج التي توصل إليها البحث أنها تُسهم في ترصين عمل الهيئة العامة للضرائب والهيئة الوطنية للاستثمار من خلال تحسين بيئة الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على كيفية تأثير الإصلاحات الضريبية على تحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي. من المتوقع أن يقدم هذا البحث رؤى مهمة حول كيفية تعزيز السياسات الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المستقبل، مما يعزز من فعالية السياسات الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: اصلاح السياسات الضريبية، استقطاب الاستثمار الأجنبي.

المقدمة: Introduction

تعتبر الضريبة مصدرا رئيسياً من مصادر تمويل الموازنة العامة، وتساعد في تحقيق التوازن المالي وتمويل النفقات العامة بالإضافة الى تعزيز التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لذا عدت اصلاح السياسات الضريبية اداة مهمة لتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المالية ، و تعددت ادوات السياسات الضريبية لاستقطاب اكبر عدد من المستثمرين و المشاريع و منها الاعفاء الضريبي المؤقت لأغراض الاستثمار ، و تعددت الحوافز الضريبة التي من شانها جذب رؤوس الاموال او الاستثمار الاجنبي بتقديم تسهيلات للشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسية) في سياق المنافسة بين الدول بدأ البحث من مشكلة تتعلق بأن السياسات الضريبية في العقد الاخير ركزت على الجانب الاستثماري بشكل كبير جدا ، لكنه لم يتحقق الهدف منها بالشكل المطلوب نتيجة المعوقات التي تعتري مسيرة الاستثمار الاجنبي و المتمثلة بضعف الاستقرار السياسي و الامني و استشراء الفساد الاداري و المالي ،لذا ستركز اشكالية البحث على التساؤل الرئيسي الاتي : ما مدى امكانية اصلاح السياسات الضريبية في العراق و اثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي ؟ تبرز اهمية البحث فيما سيقدمه البحث الحالي من الإجراءات والطرق التي تساعد على تطوير السياسات الضريبية وتشجيع للاستثمار الاجنبي في العراق. السبب الرئيسي لإختيار الباحثان لهذا الموضوع يأتي انطلاقاً من أهمية العلاقة بين السياسات الإصلاح الضريبي والاستثمار الأجنبي، حيث تُعتبر هذه العلاقة محورية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال . الضرائب تلعب دوراً مهماً في استقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث أن السياسات الضريبية المرنة والمشجعة يمكن أن تجعل الدولة وجهة جاذبة للمستثمرين. عندما تكون الضرائب منخفضة أو هناك حوافز ضريبية، يشعر المستثمرون بالثقة في أن استثماراتهم ستكون مربحة. بالمقابل، إذا كانت الضرائب مرتفعة أو معقدة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

المبحث الاول:

١ – منهجية البحث ودراسات سابقة

يساعد وضع الإطار العام للبحث على توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف التي وضعت له وعليه سيعرض هذا المبحث، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث ومخطط الفرضي.

١–١ مشكلة البحث : ان السياسات الضريبية في العراق غير واضحة ويشوبها اللبس والغموض لدى عامة المجتمع لخضوع اغلب القرارات والتشريعات الضريبية للتغيير واختلاف السياسات الضريبية من سنة الى اخرى ، اذ تتمثل مشكلة البحث في المعوقات التي تعتري مسيرة الاستثمار الاجنبي والمتمثلة بضعف الاستقرار السياسي و الامني, و استشراء الفساد الاداري و المالي , و طرق حل

النزاع الناشئ عن الاستثمار مما أثار اهتمام الباحثة في دراسة هذا الموضوع في الهيئة العامة للضرائب ، و عليه يمكن تحديد اشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الاتي: ما مدى امكانية اصلاح السياسات الضريبية في العراق وما اثر ذلك على استقطاب الاستثمار الاجنبي ؟ ويتفرع منه التساؤلين الآتيين:

١-١-١ هل يوجد تأثير للسياسات الضريبية في استقطاب الاستثمار الاجنبي؟

١-١-٢ ماهي المجالات التي يمكن ان تستخدم لإصلاح السياسات الضريبية في العراق والتي تؤثر في استقطاب الاستثمار الأجنبي؟

١-٢ أهمية البحث: تتلخص أهمية البحث فيما يأتي:

١-٢-١ بيان آثار اصلاح السياسات الضريبية على استقطاب الاستثمار الأجنبي، وفي الهيئة العامة للضرائب بصورة خاصة مما سيجعله يسهم بجزء بسيط لدعم المكتبة العراقية بنتاج علمي.

١-٢-٢ تسليط الضوء على الدور الحيوي للاصلاح السياسات الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

١-٢-٣ توجيه وتنظيم وتخطيط الإستثمارات بصورة جيدة تؤدي الى منافع كثيرة للدولة كإدخال التقنية الحديثة، توسيع فرص العمل، بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والادارية اللازمة لعملية التنمية.

١-٢-٤ زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز النمو الاقتصادي للدولة.

١-٣ أهداف البحث: يسعى البحث في تحقيق الاهداف الاتية:

١-٣-١ بيان المرتكزات المعرفية لكل من السياسات الضريبية والاستثمار في البيئة العراقية.

١-٣-٢ تحديد المجالات التي يمكن ان تستخدم لإصلاح السياسات الضريبية في العراق والتي تؤثر في استقطاب الاستثمار الاجنبي.

١-٣-٣ بيان مدى تأثير اصلاح السياسات الضريبة في استقطاب الاستثمار الاجنبي.

١-٣-٤ وضع المعالجات والمقترحات التي يمكن أن تساعد في تحديد إمكانية إصلاح هذه السياسات. وتشخيص نقاط الضعف والخلل في الإجراءات الحالية لتحديد الخطوات اللازمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

١-٣-٥ تطوير اجراءات اصلاح السياسات الضريبية وتشجيعها في الاستقطاب الاستثمار الاجنبي في الدول النامية ومنها العراق.

١-٤ المخطط الافتراضي: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم تصميم المخطط الفرضي للبحث، اذ تمثل المتغير المستقل ب (اصلاح السياسات الضريبية) والذي يحتوي على ثمانية ابعاد هي (التحفيز الاقتصادي، تشجيع السلوك الاجتماعي والبيئي، تطوير وتحسين معدلات الضرائب، تشجيع الاعفاءات الضريبية، تطوير اتفاقات الحماية الضريبية الدولية) اذ تم اختيار الابعاد استنادا الى المادة رقم ١٣ من قانون الاستثمارات لسنة ٢٠٠٦، وقرار مجلس وزراء رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٠، والمتغير التابع بـ(الاستثمار الاجنبي)

الشكل (١-١) مخطط البحث الافتراضي

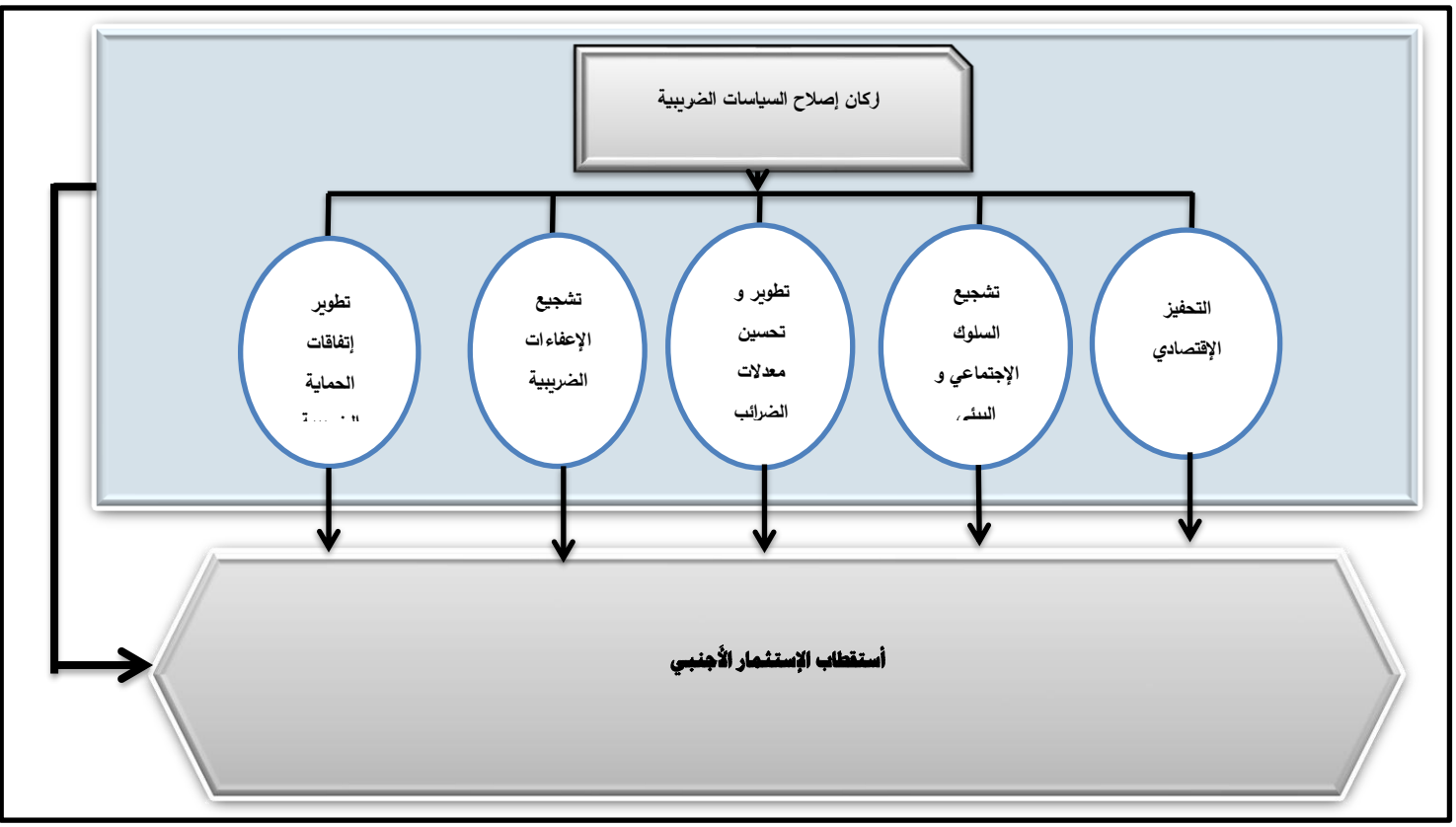

المصدر: من إعداد الباحثان

المبحث الثاني:

٢- دراسات سابقة وما يسهم به البحث الحالي

سيتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لأهم ما تناولته بعض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مبوبة بحسب محاور الدراسة وبيئة تلك الدراسات والتسلسل الزمني لها ثم تحديد اسهامة البحث الحالي من خلال تحليل تلك الدراسات وتحليل نقاط الاختلاف والتشابه.

٢-١-١ دراسات محلية عن (السياسات الضريبية)

١-اسم الباحث والسنة	عايش ،٢٠١٨
عنوان الدراسة	المعوقات المؤثرة على الاصلاح الضريبي في العراق
نوع الدراسة	ماجستير/ معهد الادارة التقني
بلد الدراسة	العراق
مشكلة الدراسة	تتمثل مشكلة البحث في ضعف فاعلية عملية الاصلاح الضريبي في الهيئة العامة للضرائب مما انعكس سلبا على دور الضريبة كأداة مالية لزيادة ايرادات الموازنة العامة وذلك بسبب معوقات تعيق الاصلاح الضريبي في العراق منها معوقات تنظيمية، بشرية، مالية، تشريعية، تقنية مما يتطلب تحديد الأهمية النسبية لكل معوق لأجل

	الأخذ بنظر الاعتبار عند البدأ ببرنامج الإصلاح كذلك معرفة مدى أمكانية زيادة الضرائب أو أضافة ضريبة جديدة
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على أهم المعوقات (التنظيمية، البشرية، المالية، التشريعية، التقنية).
أبرز المنائج	عدم وجود خطة لتطوير العمل الضريبي وذلك باستمرار العمل بالاساليب التقليدية . عدم الأخذ بالمؤشرات الضريبية لأجل معرفة إمكانية إضافة ضريبة أو زيادة الضرائب.

٢-١-٢ دراسات عربية عن (السياسات الضريبية)

١-اسم الباحث والسنة	**عبد العال، ٢٠٢١**
عنوان الدراسة	السياسة الضريبية وأثرها على التصدير
نوع الدراسة	دكتوراه الإقتصـــاد والمالية العامة –كلية الحقوق جامعة أســيوط عضـــو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع
بلد الدراسة	مصر
مشكلة الدراسة	تكمن مشكلة البحث في وجود ضعف في جانب التصدير في مصر، وهذا الضعف يؤثر ســلباً على الإقتصــاد المصــري، وهو ما يبرر الحاجة إلى التوجه نحو دعم وتنشـيط التصـدير بوسـاطة وضـع السـياسـات المناسـبة ومن أهمها السـياسـات الضـريبية حتى يتم تحقيق طفرة في الصـادرات تسـهم في دعم الاقتصـاد المصـري، مع مراعاة وضـــع قيود على الصـــادرات من المواد الخام بما يدعم الصـــناعات التحويلية المحلية، والسـلع الأسـاس التي تهم الطبقات الفقيرة في المجتمع .لذا كان من الضــروري تســليط الضــوء على الســياســة الضــريبية وأثرها على التصــدير وخصـــوصـــاً فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه في دعم التصـــدير من خلال المزايا والحوافز والإعفاءات الضـريبية، وكذلك دورها في الحد من التصـدير وفقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المصدرة.
أهداف الدراسة	١. محاولة معرفة مدي فاعلية الإعفاءات والحوافز والمزايا الضريبية في مجال الضرائب كعامل مؤثر في حركة التصدير. ٢. معرفة الأثر الإقتصادي لفرض ضرائب على الصادرات. ٣. تقييم السياسة الضريبية المصرية في مجال التصدير من خلال التعرف على سماتها ومدي نجاحها وصولاً إلى مقترحات فاعلة في دعم وتنمية الصادرات.
أبرز النتائج	ان السياسة الضريبية مرتبطة بمعطيات النظام الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة، وتنفيذ الخطط الاقتصادية المناسبة.

٢-١-٣ دراسات أجنبية عن (السياسات الضريبية)

١-اسم الباحث والسنة	Lerong, 2023
عنوان الدراسة	إصلاح السياسة الضريبية والابتكار في الشركات في الصين Tax policy reform and corporate innovation in China
نوع الدراسة	بحث منشور بمجلة رسائل البحوث المالية ١٠٣٨٩١(٢٠٢٣)٥٥
بلد الدراسة	الصين
مشكلة الدراسة	ما هو تأثير إصلاح السياسات الضريبية على ابداع الشركات؟
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أنْ تؤديه ابتكار المؤسسي محركا مهما للميزة التنافسية ومحركا للنمو الاقتصادي استخدمت الحكومات في كافة أنحاء العالم مجموعة واسعة من أدوات السياسة لتعزيز ابتكار الشركات، بما في ذلك الحوافر الضريبية ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية حول فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الابتكار مختلطة وغير الحاسمة، فمن ناحية تعمل التخفيضات الضريبية على تحسين التدفق النقدي التشغيلي وتوافر للشركات المزيد من الموارد المالية.
أبرز النتائج	لدراسة تأثير السياسة الضريبية على إبداع الشركات، نرى أن تخفيض الضرائب الناجمة عن هذا الإصلاح لا يؤدي فقط إلى تحسين التدفق النقدي التشغيلي للشركات بشكل مباشر ويخفض تكاليف الإستثمار في الابتكار، ولكنه يقلل أيضًا من تكلفة الحصول على التكنولوجيا والمعرفة الخارجية.

٢-١-٤- دراسات محلية عن (الإستثمار الأجنبي)

1-اسم الباحث و السنة	محمد ،٢٠٢٠
عنوان الدراسة	أهمية الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية: محافظة الانبار أنموذجا
نوع الدراسة	دكتوراه / جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد
بلد الدراسة	العراق
مشكلة الدراسة	١-عدم وجود إعفاءات مغرية للتشجيع على الاستثمار في المجالات المطلوبة؟ ٢-عدم استقرار القوانين المتعلقة بالضرائب والإعفاءات الضريبية؟
أهداف الدراسة	دراسة وتحليل أهمية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية في محافظة الأنبار.
أبرز النتائج	إن الدول التي تنمح الإعفاءات الضريبية والامتيازات تكون ملائمة وكذلك تقارن بين تكلفة تلك الإعفاءات الضريبية والامتيازات وبين العوائد التي من الممكن إن تحصل عليها بوساطة منحها تسهيلات للمستثمر الخاص وكذلك توصلت بعض الدراسات الحديثة إلى إن الإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية لم تعد الحافز الرئيس للاستثمار وإنما هناك عوامل أخرى أفضل من الإعفاءات الضريبية.

٢-١-٥- دراسات عربية عن (الاستثمار الأجنبي)

١-اسم الباحث والسنة	ابراهيم ،٢٠٢١
عنوان الدراسة	دور السياسة النقدية والمالية في جذب الإستثمار المباشر في السودان دراسة تطبيقية في الفترة من (١٩٩٩م – ٢٠١٩م)
نوع الدراسة	بحث منشـــور المجلة العربية للنشـــر العلمي AJSP العدد الخامس والثلاثون /جامعة الطائف /كلية ادارة الاعمال
بلد الدراسة	المملكة العربية السعودية
مشكلة الدراسة	تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: 1-هل للسياسة النقدية دور في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان. ٢- هل للسياسة المالية دور في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحديد الأهداف الآتية: 1القاء الضوء على السياسة النقدية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. ٢ تسليط الضوء على السياسة المالية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
ابرز النتائج	1اكدت نتائج الدراسة على ان السياسة النقدية لها دور إيجابي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان. 2بينت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف لها دور فعال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مما يؤثر ايجاباً على الاقتصاد السوداني.

٢-١-٦- دراسات أجنبية عن (الإستثمار الأجنبي)

١-اسم الباحث والسنة	Bilas ,2020
عنوان الدراسة	الإســتثمار الأجنبي المباشــر والنمو الإقتصــادي في بلدان الاتحاد الأوروبي ال ١٣ اختبارات الاندماج والسببية FDI and Economic Growth in EU13 Countries: Cointegration and Causality Tests
نوع الدراسة	بحث منشور مجلة التنافسية ١٢(٣)
بلد الدراسة	دول الاتحاد الأوروبي الثلاثة عشر: بلغاريا وكرونيا وقبرص وجمهورية التشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتونيا ومالطا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.
مشكلة الدراسة	تشمل مشاكل التي تتناولها الدراسة تركز على علاقة " الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصـــادي في بلدان الاتحاد الأوروبي ال ١٣" من خلال اختبارات الاندماج والسببية. يهدف البحث إلى فهم تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان وكيفية تحليل العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة.
اهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الرابطة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في ثلاث عشـــرة دولة تنتمي للاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال التركيز على دراسة قياسية تحليلية تشمل سلاسل زمنية سنوية خلال المدة الممتدة من (٢٠٠٢ – ٢٠٢٠)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار (ARDL).

ابرز الاستنتاجات	إذ توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سوى دليل ضعيف على أن الإستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير مهماً إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت إلى أنه هناك توازن طويل الأجل بين المتغيرات المستخدمة في أنموذج الدراسة والتي أظهر اختبار السببية وجود علاقة غير المباشرة تربط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجانب النظري للبحث

٣-١ **مفهوم اصلاح السياسات الضريبية** :-أكتسب موضوع الاصلاح أهمية متزايدة ، وأصبح جزءاً أساسياً من السياسات و التوجهات للدول و المنظمات و أصبح شديد الارتباط بالكثير من المسائل المهمة كالديمقراطية ، التنمية ، بناءً على ما تقدم أصبحت الحاجة الى القيام بالإصلاح للسياسات الضريبية ضرورة ملحة في العراق تتطلب النظر الى نظام السياسات الضريبية بأكمله ، لأن حالة عدم التنسيق و التتابعية في الاصلاح يمكن أن تحدث سلبيات تنعكس أثارها على الايرادات و الكفاءات ، ولأبد و قبل الشروع في عملية الاصلاح أن يتم التركيز على عمليات المراقبة و المتابعة و أستقراء المؤشرات الدالة على الاداء و أجراء التعديلات اللازمة بسرعة و فاعلية حتى تتحقق أفضل النتائج ، فضلاً عن إعطاء الوقت الكافي لعملية تنظيم الضريبة و من ثم تطبيقها و مراقبة النتائج من أجل القيام بعملية تقييم شاملة للسياسات الضريبية ، لأن استقرار السياسات الضريبية و الشفافية يسهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي و الاحتفاظ برؤوس الاموال محليا و منع تسربها الى الخارج ، لذلك يفترض عند تصميم السياسات الضريبية التأكد ، من ملائمة النظام الضريبي لواقع الاقتصاد العراقي الفعلي ، أذ لا توجد وصفة مثالية يمكن التوجه بها و استعمالها في دول العالم جميعا ، لأن درجة اتساع الاصلاحات للسياسات الضريبية و أهدافها و تأثيراتها و نتائجها تختلف باختلاف الدول التي تنفذ الاصلاحات (القاضي ، ٢٠٠٩ : ٧٨) ، لذا توجد أسباب عديدة توجب الشروع بعملية الاصلاح للسياسات الضريبية في العراق و منها : تشجيع استقطاب الاستثمارات الاجنبية ، تشجيع الاعفاءات الضريبية، مواكبة تطورات الاقتصاد في العراق ، تطوير و تحسين معدلات الضرائب ، التحفيز الاقتصادي ، تشجيع السلوك الاجتماعي و البيئي ، تحقيق الاستقرار الضريبي ، تطوير اتفاقات الحماية الضريبية الدولية . لذا فان مبدأ الاصلاح للسياسات الضريبية المطلوب تحقيقها في العراق (حسن، ومجيد، ٢٠٢٣: ١٣١). قبل التطرق إلى إصلاح السياسات الضريبية في العراق، يتعين علينا التركيز على فهم المفاهيم العلمية والمعرفية لكلمتي "الإصلاح" و "السياسات الضريبية".

٣-٢ **عناصر السياسات الضريبية:** هنالك عنصرين رئيسيين تتضمنها السياسات الضريبية هما (العبودي، ٢٠١٥، ٢٦):

٣-٢-١ الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية التي تروم السياسة الضريبية إلى تحقيقها.

٣-٢-٢ الطرق والأدوات المستخدمة للوصول إلى هذه الغايات وتقسم أيضاً إلى عنصرين مهمين هما:

٣-٢-٢-١ الهيكل الضريبي ويتمثل في مجموعة الضرائب المختلفة التي تستخدمها الدول كأدوات السياسة الضريبية لبلوغ غاياتها بفضاء تشريعي يضمن لها فرض الضرائب التي تنوي الدولة فرضها على مواطنيها، حيث تعد السياسة الضريبية الهيكل الضريبي أحد أركانها الجوهرية والفعالة.

٣-٢-٢-٢ التنظيم الفني للضرائب: ويشير إلى الإجراءات والوسائل والضوابط الفنية التي تحدد الوعاء والسعر الضريبي بالاعتماد على مقدار عبء الضريبة المحدد مسبقاً، ويحدد التنظيم الفني للضرائب الكيفية التي يتم من خلالها تحصيل الضرائب فضلاً عن الآليات المتبعة للربط بين وعاء الضريبة وسعرها.

٣-٣ أهداف السياسات الضريبية: إن السياسة الضريبية هي أداة هامة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف متنوعة. يمكن تقسيم هذه الأهداف الرئيسية إلى خمسة أهداف هي:

٣-٣-١ الأهداف المالية: تبدي أغلب الدولة إهتماماً واضحاً بالإيرادات الناتجة عن الضرائب بإعتبارها مورداً مهماً لسد العجز المالي في النفقات العامة، كما تلعب الإيرادات الضريبية دوراً جوهريا في الموازنة العامة للدولة. لذا نلاحظ أن معظم الدول تحاول توظيف هذه الإيرادات بالشكل الذي يخدم سياستها الإقتصادية بالإضافة إلى ذلك إن هذه الإيرادات قد تكون بمثابة مورد حيوي لا يستغنى عنه من مجموع حصيلة الإيرادات المتحققة من الضرائب خصوصاً إن كانت الدولة تمر بأوضاع إقتصادية متدهورة مثل الكساد الإقتصادي أو الركود الاقتصادي) وهذا يقودنا بنهاية المطاف الى إن الإيرادات المالية هي عصب الحياة لكثير من الدول (العبودي، ٢٠١٥ :٢٧).

٣-٣-٢ الأهداف الإقتصادية: حيث ذكر الدلجاوي ان السياسة الضريبية تستخدم من قبل الدولة كأداة لتوجية الاقتصاد القومي من خلال التأثير في قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار. ففرض ضريبة على نوع معين من الانشطة واعفاء اخر منها سيؤدي حتماً إلى تحول جانب من الانتاج إلى ذلك النوع المعفى منها، فالاعفاء الضريبي لنشاط معين سيؤدي الى الحافز على الاستثمار فيه والعكس صحيح (محمد، ٢٠١٨ :٢٠).

٣-٣-٣ الإهداف الإجتماعية: ذكر ادم سمث في كتابه "ثروة الأمم" ان مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب هي ركن مهم من اركان النظام الضريبي الامثل، لذا تسعى الدول على اختلاف مذاهبها السياسية والاقتصادية على بناء الأمن الاجتماعي بتوفير مقومات الحياة الكريمة لكل ابنائها، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص عليهم ويعتمد ذلك على سلاح الضرائب الذي تقطع به من ثروات الاغنياء ودخولهم وما يمكنها من الوفاء باحتياجات الفقراء ومحدودي الدخل ويتم ذلك بالاعتماد على الضرائب المباشرة على الدخل وعلى بعض انواع الثروة، وذلك لأمكان تطبيق مبدأ شخصية الضريبة فتراعي ظروف الممول واحواله الشخصية عند فرض الضرائب، مع تطبيق مبدأ تصاعد سعر الضريبة واستخدام تلك الحصيلة الضريبة في مجالات الصحة، والاسكان والتعليم، ودعم السلع الضرورية، وتحقيق التنمية الشاملة (الدلجاوي، ٢٠١٨: ٥٠). ومن جانب آخر تهدف السياسة الضريبية إلى محاربة بعض التصرفات التي لا تتلائم مع طبيعة المجتمع، حيث تعمل الدولة من خلال فرض بعض الضرائب على بعض العادات التي تعد غير مرغوبة من قبل المجتمع بغية اجبار أو عدول المواطنين عن القيام بها أو القضاء عليها ان أمكن، ومن امثلة هذا التصرفات غير الائقة شرب الكحول في الأماكن العامة، تدخين السكائر داخل اماكن العمل او المواصلات، وبعض السلع الترفيهية لما لها من تأثيرات مستقبلية سلبية على المجتمع (العبودي، ٢٠١٥ :٢٨).

٣-٣-٤ الاهداف السياسية: عدت السياسات الضريبية لبعض المجتمعات على مر التاريخ السياسي سبب في حدوث الكثير من الثورات والانتفاضات او قد يصل الأمر إلى استبدال نظام الحكم القائم، لذا يلاحظ ان السياسة الضريبية بما تمتلكة من ادوات ووسائل مالية، يمكن ان تترك اثاراً سياسية على المدى القصير او البعيد على مجتمع اي دولة او نظامها السياسي احيانا (العبودي، ٢٠١٥ :٢٩).اذ يمكن ان تستخدم الدولة معاملة ضريبة متميزة تخص بها دول ترغب بانضمامها إلى معسكرها السياسي لها، من خلال اعفاء احتياجات السفارات والقنصليات والمفوضيات الاجنبية من اثاث وادوات منزلية، وامتعة شخصية .... الخ من الضريبة، فضلا عن امكانية استخدام السياسية الضريبة لتثبيت المركز التجاري والتنافسي للدولة من خلال خفض او اعفاء بعض أو كل السلع المصدرة للخارج لدعم قدرتها التنافسية (الدلجاوي، ٢٠١٨: ٥١).

٣-٣-٥ الاهداف الثقافية: يمكن ان يكون هدف السياسة الضريبية العمل على المحافظة على التراث الثقافي للشعوب، عن طريق اعفاء دخول الموظفين او العمال الذين يقومون بأعمال التنقيب وادامه الآثار التي تمثل حضارة وتراث الشعوب من ضريبة الدخل،

كون هذه الاعمال تدر ايرادات للدولة كأماكن سياحية أو ترفيهية (كالمسرحيات او عروض فنية)، أو ان يخصص جزء من النفقات العامة الى البرامج والمشاريع المخصصة للمحافظة على التراث الثقافي (العبودي، ٢٠١٥ :٢٩)

٣-٤ أهداف اصلاح السياسات الضريبية في العراق: أن اصلاح السياسات الضريبية يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف على مختلف المستويات. وهناك من يصنفها الى اهداف العامة وأهداف خاصة لإصلاح السياسات الضريبية وتشمل (النوري، والجرجوسي ،٢٠٢١ :٨٩-٩١):

٣-٤-١ الأهداف العامة لإصلاح السياسات الضريبية:

٣-٤-١-١ ضرورة مغادرة الاساليب القديمة في فرض الضريبة والسياسات الضريبية والسياسات الاقتصادية.

٣-٤-١-٢ أستجابة للمادة ٢٥ من الدستور الجديد التي تفرض على الحكومة ضرورة القيام بـ " اصلاح الاقتصاد" للعراق وفقاً للمباديء الاقتصادية الحديثة.

٣-٤-١-٣ أستجابة للمادة ٢٦ التي تنص على ان الحكومة تكفل وتشجع الاستثمار.

٣-٤-١-٤ بأعتبار أن الضرائب وسيلة أساسية في يد الحكومة لتشجيع وأدامة الاستثمار.

٣-٤-١-٥ لا يمكن أن يكون هناك أصلاح للسياسات الضريبية واستقطاب وتشجيع الاستثمار الاجنبي بدون نظام ضريبي حديث ومواكب للتطور الاقتصادي في العالم.

٣-٤-١-٦ أستجابة للمادة ١٠٧ من الدستور العراقي منحت الحكومة المركزية سلطة واسعة في وضع السياسات الضريبية والكمركية لتنفيذ هذه الاصلاحات.

٣-٤-٢ ألاهداف الخاصة لاصلاح السياسات الضريبية:

٣-٤-٢-١ تقوية القدرة التنافسية للمنتجين المحليين والشركات الاجنبية التي تمارس نشاطاً في العراق.

٣-٤-٢-٢ مصدر مستقر وفعال للايرادات الحكومية لتقليل الاعتماد على موارد النفط وتقلبات السوق النفطية.

٣-٤-٢-٣ يعتبر الخضوع الضريبي في الاقتصاديات الحديثة عاملاً ضرورياً لتمويل النفقات العامة التي تهدف الى تلبية وتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية.

٣-٤-٢-٤ النظام الضريبي وسيلة فعالة بيد الدولة خاصة في فترات الركود والازمات الاقتصادية.

٣-٤-٢-٥ تعزيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣-٤-٢-٦ تحسين توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

٣-٤-٢-٧ تعزيز الشفافية والمساءلة في جمع الضرائب

٣-٤-٢-٨ تحقيق الاستقرار الضريبي وتقليل التهرب الضريبي.

٣-٤-٢-٩ يهدف الإصلاح أيضًا إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الإيرادات الضريبية وتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الابتكار والاستثمار في البلاد.

٣-٥ الاسس القانونية لإصلاح السياسات الضريبية: يتم تنفيذ هذه الأسس القانونية بالتعاون بين السلطات القانونية والمالية في العراق، يتطلب الأمر تنفيذ تغييرات وتحسينات في النظام الضريبي الحالي. يتم ذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وتوزيع الثروة بشكل أكثر توازنًا. يتضمن ذلك تحديد معدلات الضرائب وتحديد الإعفاءات والاستثناءات الضريبية بناءً على الأهداف المحددة ومن هذا الاسس هي:-

: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq066.pdf

تخضع عملية وضع السياسات الضريبية الى بعض القيود والقواعد منها الدستورية والادارية والقانونية والهيكل السياسي للبلد من حيث كونه نظام مركزي او اتحادي.

٣-٥-١ مبدا القانونية على اساس " لا ضريبة بدون تمثيل "، أي ألا تفرض إلا بقانون هذا المبدأ قد جسده الدستور العراقي الجديد في المادة ٢٨.

٣-٥-٢ المبدأ الآخر يتعلق بمدى صلاحية فرض الضرائب، هو أن بعض الدساتير تسمح للمشرع وضع قوانين الضريبة بمقاييس معينة (مركزية أو إقليمية).

٣-٥-٣ الإيرادات المتحققة من الضريبة ينبغي أن تستخدم للأغراض العامة المشروعة فقط.

٣-٥-٤ ينبغي تفعيل هذه المبادئ من خلال محاكم مستقلة ومؤسسات أخرى (مادة ١٠٣ الدستور)

٣-٥-٥ ينبغي أن ينبثق عن الاصلاح السياسات الضريبي قوانين ضريبية مستقرة قدر الامكان من خلال تقليل التعديل المتكرر.

٣-٥-٦ التعديل المتكرر في التشريع الضريبي يخيب امال المستثمرين ويجعل من الصعب عليهم فهم هذه القوانين والالتزام بها.

٣-٥-٧ في جمهورية كرفستان مثلا وقع ٦٠٠ تعديلا لقانون الضريبة في السنوات الأولى لوضعه مما أدى بالحكومة للتفكير في وضع قانون جديد، أما في كازخستان فقانون ١٩٩٥ قد أصبح غير مفهوم بسبب التعديلات العشوائية إذ قررت الحكومة تغييره بالكامل سنة ٢٠٠١.

٣-٦ **مفهوم الاستثمار الأجنبي: وقد** شهد الاستثمار الأجنبي Foreign Investment تطورًا عالميًا ملحوظًا، ويعود ذلك إلى التغيرات الكبيرة والسريعة في الاقتصاد العالمي (ذياب، ٢٠٠٤ :١٦). لقد أصبحت الأسواق الوطنية المختلفة سوقاً دولية للتجارة والمال، أطرافها المتعاملة هي المشروعات وموضوعها يتناول السلع والخدمات، وتتميز بالتخصص والمهارة التكنولوجية المختلفة، وهذا ما يعرف بالنشاط الدولي للأعمال والذي من أبرز صوره الاستثمارات الدولية (عوض الله ،٢٠٠٤ :١٦٠-١٦٣). تلقى موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمامًا كبيرًا من قبل مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية، وأصبح الاستثمار الأجنبي أساسيًا للدول المتقدمة في رفع وتطوير اقتصادياتها، نظرًا للفوائد التي يحققها من تعزيز الميزانية والاقتصاد ورفع المستوى الإنتاجي والاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، ودفع مسيرة التطور التكنولوجي. (ALasrag,2005:5). يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في زيادة الناتج المحلي وتوفير موارد مالية بالإضافة إلى الاستثمار داخل كل بلد. الاستثمار الاجنبي يلعب دورًا في نقل التكنولوجيا والمهارات العالية وأساليب الإدارة الحديثة، مما يزيد من القدرة الإنتاجية، وتسعى الدول جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التنمية. (العباسي، وكاهكي ،٢٠١٦ :١٩). نتيجة للدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير، تسعى مختلف دول العالم المتقدمة والنامية بدون استثناء لاستقطاب هذا المورد الهام في التمويل، الاستثمار الأجنبي، (سعاد،٢٠١١: ٦٣) (Unctad, 2000:15). الدول سارعت إلى وضع التشريعات وتنفيذ السياسات التصحيحية لهياكلها الاقتصادية وصياغة الحوافز الجاذبة لتحسين المناخ العام للاستثمار. لذلك، يتعين على الدولة العراقية توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتوفير المستلزمات والامتيازات الضرورية لجذب المستثمرين. (ابادي وعبود ،٢٠١٨ :٢٥٣)، بسبب أهمية الاستثمار الأجنبي في تعافي اقتصاد العراق وتخفيف الأزمة المالية، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل، وبالنظر إلى وفرة الموارد الطبيعية في العراق، ينبغي على الحكومة العراقية التركيز على هذا الجانب الاقتصادي للتغلب على الأزمة المالية. (غربي وغربي، ٢٠٢٢ :٥٣٨).

٣-٧ أنواع الاستثمارات الاجنبي: الاستثمار الأجنبي يتبوأ نوعين أساسيين وهما:

٣-٧-١ الاستثمار الأجنبي غير المباشر(Foreign Indirect Investment(FII)) : يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم راس المال الى جهة معينة ، اي تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من هيئات اجنبية عامة او خاصة ، وتأتي في شكل اكتتاب في صكوك الصادرة عن تلك الدولة ، او في المشروعات التي تقوم بها ، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابته او عن طريق الاسهم ، بشرط ان لا يكون للأجانب الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وادارة المشروع الاستثماري مقابل حصولهم على عائد نظيرالمشاركة المتمثلة بالأسهم و السندات (قبال ، ٢٠١٣ :١٨). من بين أشكال الاستثمار غير المباشر تشمل شراء السندات والأسهم، وشهادات الإيداع المصرفية الدولية، وشراء سندات الدين العام والخاص، وشراء القيم المنقولة والإيداع في المصارف المحلية، وشراء الذهب والمعادن الثمينة وأصناف أخرى، ويُعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار الأجنبي المحفظي (FPI) أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (محمد وأحمد، ٢٠١٣ :١٠٥).

٣-٧-٢ الاستثمار الاجنبي المباشر ((Foreign Direct Investment (FDI): يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التي يديرها المستثمر الأجنبي ويمتلكها بالكامل أو بنسبة تمكنه من الإدارة، ويُعتبر وسيلة تمويل مهمة للدول النامية التي تسعى لاستقطاب. يتنوع هذا النوع من الاستثمار بحسب نوع الملكية للأصول الإنتاجية في الدولة المستضيفة .(Alasrag,2005:83)

٣-٨ دوافع الاستثمار الأجنبي: لا شك أن اهتمام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في الخارج لم يعد يمثل مصلحة خاصة له، وإنما يمثل الآن مصلحة عامة في الدول المصدرة لرأس المال، بحيث أصبح هذا الأمر محل عنايتها واهتمامها ويمثل هدفًا من أهداف سياستها الخارجية. ومن مظاهر هذا الاهتمام تشجيعها لمواطنيها على الاستثمار في الخارج بتقديم المعلومات اللازمة لهم، والتي تبين إمكانيات وفرص الاستثمار في الدول المضيفة. فضلاً عن أنها تقدم للمستثمرين معاملة ضريبية خاصة على أرباحهم المحققة في الخارج، هذا بالإضافة لإنشائها العديد من نظم الضمان التي تحفظ لهم حقوقهم. (مبروك ،٢٠١٤ :٤٣). لا شك أن اهتمام البلدان النامية بالاستثمار الأجنبي، ومنحه العديد من المزايا والحوافز لتشجيعه على الانتقال إليها، يختلف دوافع الاستثمار الأجنبي حسب الدولة المضيفة أو الشركة المستثمرة. الدولة المضيفة تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل حل مشاكل اقتصادية مثل البطالة واكتساب التكنولوجيا وإنتاج منتجات موجهة للتصدير، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل خارجية. من ناحية أخرى، يمكن أن تتنوع دوافع الشركات المستثمرة حسب أهدافها واستراتيجياتها. تسعى الشركات الأجنبية المستثمرة لتحقيق أهداف مختلفة مثل الحصول على عوائد مرتفعة والحصول على المواد الخام بتكلفة منخفضة والاستفادة من تكلفة العمالة المنخفضة والبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع (قادري وساكت، ٢٠١٨ :٢٢٨). ويمكن أن يتضمن ذلك أهداف خفية مثل الرغبة في السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدولة المضيفة، والجدول التالي يوضح أهم دوافع الاستثمار الأجنبي.

جدول (١): دوافع الاستثمار الاجنبي

ت	أطراف الاستثمار	الدوافع
١	الدولة الأم	أ. زيادة العوائد وزيادة المبيعات. ب. البحث عن أقل تكلفة بالنسبة للمواد الأولية. ت. إيجاد أسواق جديدة لصرف الفائض من السلع. ث. البحث عن اليد العاملة منخفضة التكلفة.

		ج. الاستفادة من المزايا و التسهيلات و الإعفاءات الضريبية والتشريعات المحفزة التي تقدها الدول النامية للاستثمار الأجنبي. ح. الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى فـي الدول المضيفة للاستثمار كـإيجار الأراضي ، أجور العـمال ، مقارنة بـالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية. خ. فرض السيطرة السياسية والاقتصادية على الدول المضيفة.
٢	الدولة المضيفة	أ. الحصول على مصادر تمويل خارجية واستخدامها في إنتاج منتجاتهم. ب. تسعى البلدان النامية لزيادة معدل التكوين الرأسمالي، خاصة أنها تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها. ت. خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أجنبية أخرى. ث. الحصول على التكنولوجيا المتطورة وتطوير أساليب الإنتاج. ج. اكتساب موارد إنتاجية كانت تستورد في السابق. ح. توفير فرص عمل وامتصاص البطالة.

المخطط من أعداد الباحثان الاعتماد على المصدر: قادري، نورية وساكت، فاطمة الزهراء. (٢٠١٨). " أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في Global Journal of Economics and Business الجزائر خلال الفترة٢٠١٦-١٩٩٠ "، حجم ٥ عدد ٢ ٢٠١٨، جامعة اليرموك الأردن:٢٢٨.

بناءً على هذا، الباحثة ترى بأن. دوافع الاستثمار الأجنبي تختلف بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة. الدولة المستثمرة تبحث عن تحقيق أرباح مالية والوصول إلى موارد جديدة، بينما تسعى الدولة المضيفة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لحل مشاكل اقتصادية مثل البطالة وتحسين التكنولوجيا وتعزيز الإنتاج والتصدير.

١- الجانب التطبيقي للبحث

١-٤ تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز وتعزيز الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

تقدر الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام أو الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف بنسبة ٧٪ بمبلغ إجمالي يصل إلى ٢٢٠.٦ تريليون دينار، ما يعادل ١٨٦.٧ مليار دولار طيلة سنوات الخطة (٢٠١٨-٢٠٢٢) منه مبلغ حوالي ١٣٢٠ تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي، بينما يشكل الباقي البالغ حوالي ٨٨٦ تريليون دينار استثمارات في القطاع الخاص بمختلف أشكاله. كما مبين ادناه:

الجدول (١) الإيرادات والاستثمارات المقدرة للخطة الخمسية للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ (تريليون دينار)

ت	البيان	المبالغ
١	إجمالي الإيرادات المتوقعة في إطار خطة الاستثمارات للسنوات الخمس المقبلة	٤٤١٢
٢	إجمالي الاستثمارات المطلوبة	٢٢٠٦
٣	الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة للسنوات الخمس المقبلة	١٣٢٠
٤	الاستثمارات الأجنبية المتوقعة من القطاع الخاص خلال السنوات الخمس المقبلة	٨٨٦

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات من الهيئة الوطنية للاستثمار / دليل المستثمرين في العراق موقع الهيئة الوطنية للاستثماردليل المستثمر – National Investment Commission (investpromo.gov.iq)

حسب البيانات، يُتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في القطاع العام حوالي ١٣٢٠ تريليون دينار، وهو يُعادل تقريباً ١١.٧ مليار دولار، وهذا يُمثل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المطلوبة التي تبلغ ٢٢٠٦ تريليون دينار، كما هو موضح في الجدول أعلاه. قيمة الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص خلال السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢ تبلغ حوالي ٨٨٦ تريليون دينار، وهي تعادل تقريبا ٧٥ مليار دولار. هذا الاستثمار يمثل ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف ويعبر عن الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وأنشطته.

٤-٢ التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة: -لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في القطاعات المختلفة، يتضمن الجدول رقم (٢) الاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

الجدول (٢) قيمة(حجم) الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من النمو للقطاعات الاقتصادية في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ (تريليون دينار)

القطاع	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	معدل النمو المستهدف %
النفط	١٤٥٧٩,٥	١٥٦٧٣,٠	١٦٨٤٨,٥	١٨١١٢,١	١٩٤٧٠,٥	٥,٧
الزراعي	١٢٨٠,٨	١٣٨٨,٤	١٥٠٥,٠	١٦٣١,٥	١٧٦٨,٥	٤,٨
الصناعات التحويلية	٧٨٧,٢	٨٦٩,٩	٩٦١,٢	١٠٦٢,٢	١١٧٣,٧	١٠,٥
التعدين	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨	١,٠
الكهرباء و الماء	٣٥٩١,١	٣٨٠٦,٥	٤٠٣٤,٩	٤٢٧٧,٠	٤٥٣٣,٧	٦,٠
البناء و التشييد	٢١٣٥,٨	٢٢٨١,١	٢٤٣٦,٢	٢٦٠١,٨	٢٧٧٨,٧	٦,٨
النقل و الاتصالات	٦٨٨٣,٠	٧٣٦٢,٨	٧٨٨٠,٣	٨٤٣١,٩	٩٠٢٢,١	٧,٠
التجارة	١٤٤٧٩,٩	١٥٦٨,٠	١٦٩٨,٢	١٨٣٩,١	١٩٩١,٨	٨,٣
المال و التأمين	١٠٧٧,٩	١١٠٥,٩	١١٣٤,٧	١١٦٤,٢	١١٩٤,٥	٢,٦
الخدمات	٦٨٠٣,٣	٧١٠٩,٥	٧٤٢٩,٤	٧٧٦٣,٧	٨١١٣,١	٤,٥
الكلي	٥١٦٢٤١	٤١١٧٠٨	٤٣٨٣٤١	٤٦٨٨٩٣	٥٠٠٥٢٤	٥٧.٢

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات من الهيئة الوطنية للاستثمار / دليل المستثمرين في العراق موقع الهيئة الوطنية للاستثماردليل المستثمر – National Investment Commission (investpromo.gov.iq)

يتضح أن قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة مرتفعة من الاستثمارات تصل إلى حوالي ٣٨.٤٪، بمبلغ إجمالي يقارب ٨٤٧ تريليون دينار للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. يأتي ذلك تماشياً مع احتياجات هذا القطاع للاستثمارات الكبيرة، كونه قطاعاً كثيف رأس المال ويتطلب تكنولوجيا متطورة، بالإضافة إلى مواجهة التزامات شركات النفط العالمية. كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية، الكهرباء، الماء، والبناء والتشييد والنقل والاتصالات على جزء كبير من الاستثمارات. تقدر الاستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء والماء بحوالي ٢٠,٢ تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة، بينما يحتاج قطاع البناء والتشييد إلى حوالي ١٢,٢ تريليون دينار خلال فترة الخطة. أما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات، فقد قدرت بحوالي ٣٩٦ تريليون دينار، وهو ما يعد ضرورياً لتلبية متطلبات إعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى معالجة تراجع واقع البنى التحتية في جميع أنحاء البلاد. ويُشير ذلك إلى أن القطاع الخاص هو المساهم الرئيسي في هذه الاستثمارات، حيث تشكل الاستثمارات الأجنبية والمحلية معاً حوالي ٤٩,٥% من الاستثمارات المقدرة.

الجدول (٣) التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢

القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
النفط	٨٤٦٨٣,٧	٣٨,٤
الزراعي	٧٥٧٤,٢	٣,٤
الصناعات التحويلية	٤٨٥٤,٣	٢,٢
التعدين	٢٨,٦	٠,٠١
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣,٣	٩,٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣,٦	٥,٥
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢,١	١٧,٩
التجارة	٨٥٤٥,١	٣,٩
المال والتأمين	٥٦٧٧,٢	٢,٦
الخدمات	٣٧٢١٩,٠	١٦,٩
الكلي	٢٢٠٦٤٠,٠	١٠٠.٠١

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات من الهيئة الوطنية للاستثمار / دليل المستثمرين في العراق موقع الهيئة الوطنية للاستثماردليل المستثمر – National Investment Commission (investpromo.gov.iq)

تشير البيانات اعلاه إلى توزيع الاستثمارات المطلوبة عبر القطاعات المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، حيث تمثل الاستثمارات في القطاع النفطي النسبة الأكبر، حيث بلغت ٨٤٦٨٣.٧ مليار دينار، أي ما يعادل ٣٨.٤٪ من إجمالي الاستثمارات . في المرتبة الثانية يأتي القطاع الزراعي باستثمارات قدرها ٧٥٧٤.٢ مليار دينار، وهو ما يمثل ٣.٤٪ من الإجمالي. تليه الصناعات التحويلية باستثمارات تبلغ ٤٨٥٤.٣ مليار دينار، أو ٢.٢٪ من الإجمالي. أما في قطاع التعدين، فقد كانت الاستثمارات ضئيلة، حيث بلغت ٢٨.٦ مليار دينار، أي ٠.٠١٪ فقط. في حين أن استثمارات الكهرباء والماء بلغت ٢٠٢٤٣.٣ مليار دينار، ما يعادل ٩.٢٪. قطاع البناء والتشييد حصل على استثمارات قدرها ١٢٢٣٣.٦ مليار دينار، وهو ما يمثل ٥.٥٪ من الإجمالي .فيما يتعلق بالنقل والاتصالات، فقد كانت الاستثمارات ٣٩٥٨٢.١ مليار دينار، أي ١٧.٩٪. أما التجارة فقد حصلت على استثمارات بقيمة ٨٥٤٥.١ مليار دينار، ما يمثل ٣.٩٪، بينما قطاع المال والتأمين حصل على ٥٦٧٧.٢ مليار دينار، أي ٢.٦٪. وأخيرًا، جاءت استثمارات الخدمات بمقدار ٣٧٢١٩.٠ مليار دينار، وهو ما يعادل ١٦.٩٪ من إجمالي الاستثمارات المطلوبة خلال هذه الفترة. هذا التحليل يوضح كيف أن القطاع النفطي هو الأكثر جذبًا للاستثمار، بينما تظهر القطاعات الأخرى نسبًا أقل بكثير، مما يعكس التوجهات الاقتصادية في تلك السنوات.

٢- الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث عرضاً لأهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثة وهي الاتي:

١- قد تؤدي الإصلاحات الضريبية إلى تحسين بيئة الأعمال في العراق، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٢- تقليل معدلات الضرائب يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على قرارات الاستثمار، حيث يشعر المستثمرون بأنهم سيحققون عوائد أفضل.

٣- تسهيل الإجراءات المتعلقة بالضرائب يمكن أن يشجع الشركات الأجنبية على الدخول إلى السوق العراقية.

٤- زيادة الشفافية في النظام الضريبي قد تؤدي إلى بناء ثقة أكبر بين المستثمرين الأجانب والحكومة العراقية.

٥- وجود سياسات ضريبية مستقرة على المدى الطويل قد يجذب استثمارات أجنبية أكثر، حيث يسعى المستثمرون لتقليل المخاطر.

٦- إصلاح السياسات الضريبية قد يساهم في تحفيز قطاعات معينة مثل الصناعة أو التكنولوجيا، مما يجذب استثمارات مخصصة.

٧- تحسين السياسات الضريبية يمكن أن يعزز المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات والمنتجات.

٨- الضرائب تؤثر على تكلفة الإنتاج. عندما ترتفع الضرائب، تزداد التكلفة على الشركات. لذلك، قد تتردد الشركات في الاستثمار في مشاريع جديدة، لأن التكلفة المرتفعة قد تجعل الاستثمار أقل جاذبية.

٩- قد تؤدي الإصلاحات الضريبية إلى جذب الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الحيوية.

١٠- تقييم الأثر الاقتصادي للإصلاحات الضريبية على الاقتصاد العراقي بشكل شامل، بما في ذلك التأثير على النمو الاقتصادي وسوق العمل.

٣- التوصيات:

بعد ان تم الوقوف على أهم الاستنتاجات التي أفرزها البحث تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات وهي الاتي:

١- ضرورة تخفيض معدلات الضرائب على الشركات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٢- ضرورة تبسيط الإجراءات الضريبية لتسهيل عملية التسجيل والدفع للمستثمرين.

٣- تحسين الشفافية في النظام الضريبي من خلال نشر المعلومات بانتظام وتوضيح القوانين واللوائح.

٤- تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والبنية التحتية.

٥- تدريب الكوادر المحلية في مجال الضرائب والتشريعات لتعزيز فهمهم وفاعليتهم.

٦- إنشاء مراكز خاصة لدعم المستثمرين الأجانب وتقديم الاستشارات اللازمة.

٧- الاستثمار في تحسين البنية التحتية لجعل العراق وجهة أكثر جاذبية للاستثمار.

٨- تعزيز الشراكات مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات في مجال السياسات الضريبية.

٩- إجراء دراسات دورية لتقييم أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات.

١٠- العمل على تحقيق استقرار سياسي واقتصادي لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

References

١. جمهورية العراق، وزارة المالية، قانون الاستثمار الأجنبي رقم ١٣ يتضمن مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق.

٢. جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم كبار المكلفين.

٣. قبال، أشراف السيد حامد. (٢٠١٣). "الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي "، دار الفكر الدار الجامعي، الاسكندرية، مصر.

٤. محمد، عمرو هشام. (٢٠١٨).، "المالية العامة والسياسية العامة وتطورتهما الحديثة"، الطبعة الثالثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد. – . مبروك، نزيه عبد المقصود محمد. (٢٠١٤)."محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية "، دار الفكر الجامعي، ط

٥. ذياب، شاكر محمد. (٢٠٠٤)." ما العمولة: محاولة متواضعة لفهم العمولة "، مطبعة السندباد، بغداد.

٦. عوض الله، زينب حسن. (٢٠٠٤)." الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديد.

٧. –القاضي، عمر طارق. (٢٠٠٩). "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع أشارة لحالة العراق "، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٨. لعبودي، علاء حسين مونس. (٢٠١٥)." تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات ١٩٩٠م – ٢٠١٠م"، دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

٩. النوري، بسمان عبد المنعم جمال الدين والجرجوسي، سراء سالم داؤد. (٢٠٢١). "السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الاصلاح"، بحث مستل من رسالة الدبلوم العالي واقع الايرادات الضريبية في العراق –دراسة تحليلية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

١٠. محمد، سعدون عبد اللطيف فهد. (٢٠٢٠). " أهمية الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية: محافظة الانبار أنموذجا "، أطروحة دكتوراه، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق

١١. محمد، عمرو محمد يوسف. (٢٠٢٢). " مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر"، أطروحة دكتوراه، المعهد المصري الاكاديمية الاسكندرية للادارة والمحاسبة، مصر.

١٢. خلف، ريام طارق. (٢٠٢٣). " تحليل استراتيجية السياسة الضريبية وأثرها على التنظيم الفني للضرائب"، دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

١٣. العباسي، نصيرة وكاهكي، زينب. (٢٠١٦). "دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر " رسالة ماجستير في علوم اقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصاد، الجزائر.

١٤. سعاد، سالكي. (٢٠١١). "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي " ، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٥. حسن، رؤى ستار ومجيد، حسين شناوة. (٢٠٢٣). "النظام الضريبي في العراق رؤية مستقبلية للاصلاح)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد ١٥، العدد ٤٩: ١١٦–١٣٩.

١٦. الدلجاوي، احمد عبد الصبور. (٢٠١٨).، "مفاهيم اساسية حول السياسة الضريبية"، مجلة الميزان، العدد ٢١١.

١٧. محمد، اياد طاهر، واحمد، صلاح حسن. (٢٠١٣). الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

١٨. قادري، نورية وساكت، فاطمة الزهراء. (٢٠١٨). " أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في Global Journal of Economics and Business الجزائر خلال الفترة٢٠١٦–١٩٩٠ "، حجم ٥ عدد ٢ ٢٠١٨، جامعة اليرموك الأردن:٢٢٨.

١٩. ابراهيم، أشرف كمال عثمان. (٢٠٢١). " دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار المباشر في السودان دراسة تطبيقية في الفترة من (١٩٩٩م – ٢٠١٩م)"، بحث منشور المجلة العربية للنشر العلمي AJSP العدد الخامس والثلاثون، جامعة الطائف، كلية ادارة الاعمال، المملكة العربية السعودية

٢٠. ابادي، مصطفى الكاظمي النجف وعبود، محسن عبد الرضا. (٢٠١٨). "إثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠–٢٠١٤ "، بحث منشور مجلة جامعة بابل، العلوم الصرف والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد ٢٦، العدد٢ :٢٥٢–٢٧٦، العراق.

٢١. غربي، طارق وغربي، هاشم. (٢٠٢٢). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية "، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد ٥، عدد ١ :٥٣١-٥٣٢.

22. Alasrag, H. (2005.) "foreign Direct Investment Development policies in the Arab countries) ,MPRA, No. 83.
23. Norsilawati M. H.and Nik S. H.& Fadhilah M.I. (2021). Published research Proceedings of the International Conference on Languages, Education, Humanities and Social Sciences (I-LEDHS2021), Malaysia.
24. Lerong, H. (2023).” Tax policy reform and corporate innovation in China”, Research published in the Journal of Financial Research Letters 103891(2023)55, China.
25. Alasrag, H.)2005(. "Foreign Direct Investment Development policies in the Arab countries (,MPRA, No. 83.
26. Unctad. (2000).” investment regimes in the arab world ISSUES and policies”, United Nation and Geneva.
27. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq066.pdf. موقع